



## إشكالية علاقة الإنسان بالبيئة مع إشارة للمنطقة العربية

### The problem of the human relationship with the environment with reference to the Arab region

د. سمير قريد

جامعة 8 ماي 1945 قالمة

#### ملخص الدراسة

لقد تزايد الاهتمام مؤخرا بالبيئة، نظرا لما تشهده من تدهور كبير، زادت من حدته مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي أصبحت تهدد حياة الأجيال الحالية ومستقبل الأجيال اللاحقة. فالإنسان خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية عمل على استغلال البيئة الطبيعية والسيطرة عليها، دون النظر في عواقب ذلك على محدودية الموارد الطبيعية أو قدرة النظام البيئي على التجدد والعطاء، مما أسهم في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه.

ضمن هذا السياق يأتي هذا البحث ليلسط الضوء على إشكالية العلاقة بين الإنسان والبيئة. نتطرق من خلالها إلى استكشاف هذه العلاقة وتبيان الجهود الدولية المقترنة بالحفاظ على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، ثم التعرض إلى الخط السوسيو-تاريخي للإنسان ومسار تحول تفكيره باتجاه الاهتمام بالبيئة، ثم التطرق إلى مستقبل العلاقة بين الإنسان والبيئة في المنطقة العربية، وما تتعرض له البيئة من مشكلات لم يقتصر تأثيرها على توازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصبحت تهدد المحيط (الاجتماعي والحضري) للإنسان.

- الكلمات المفتاحية: إشكالية، علاقة الإنسان بالبيئة، المنطقة العربية

#### Abstract :

Recently, there has been a growing interest in the environment, due to its significant deterioration, exacerbated by the environmental pollution problems, the depletion of natural resources and other problems that have threatened the present and future generation's lives. In its long march to achieve growth and development, human has worked to exploit and control the natural environment, without considering the consequences of limited natural resources or the ability of the ecosystem to renew and give, which contributed to the weakening of the relationship between him and his surroundings.

The aim of this research is to highlight the problematic relationship between human and environment. We explore the relationship and the international efforts associated with preserving the environment and achieving sustainable development, and then exposure the socio-historical point of human and the course of his thinking shift towards the environment, and then the future of the relationship between human and environment in the Arab region, Problems that not only affect the balance of the natural environment, but also threaten the human's environment (social and urban).



- **Keywords :** problematic, human relationship to the environment, Arab region

## مقدمة

أخذ موضوع البيئة يتصدر الاهتمامات الفكرية في عالم اليوم، ومرد ذلك يرجع إلى الشعور المتنامي بأن التدهور الراهن للبيئة يحمل معه أخطار حقيقية على الإنسانية كافة، وإن تداركها ومجابهتها مرهون بتحقيق تغيير فعلي في علاقات الإنسان بالإنسان، وبالكائنات الحية وبالطبيعة، أو بعبارات أخرى، تصويب علاقة الإنسان بالبيئة بأوسع المعاني وأعمقها، وإدماجها - كمسألة حيوية - في الفكر التنموي الاستراتيجي الذي يؤكد على ضرورة التوفيق بين التنمية وضرورتها وبين البيئة ومستلزمات بقائها وتطور مواردها.

والواقع أن علاقة الإنسان بالبيئة مرت بعدد من المراحل حاول خلالها السيطرة على الطبيعة وتسخيرها لخدمته، غير أن التطور المستمر الذي أحدثه الإنسان وما تبعه من إبداعات في شتى المجالات قد تسبب نتيجة للنشاطات المرتبطة بهذا التطور-لاسيما الصناعية منها- في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه، وما تمخض عن ذلك من مشكلات وأخطار بيئية (كالتلوث البيئي، استنزاف الموارد الطبيعية، تآكل طبقة الأوزون وغيرها) لم يقتصر تأثيرها على توازن البيئة الطبيعية فحسب، بل أصبحت تهدد المحيط (الاجتماعي والحضري) للإنسان.

وفي نسق هذه التحديات، تواجه المنطقة العربية ضغوطا متزايدة تهدد استدامة بيئتها الطبيعية، زادت من حدتها مشكلة التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي تضع المنطقة أمام مخاطر تدهور بيئي واجتماعي واقتصادي كبير تهدد بذلك مستقبل العلاقة بين الإنسان والبيئة.

ونتيجة لذلك اتجهت العديد من الدول والهيئات الرسمية والعالمية ومؤسسات المجتمع المدني إلى الاهتمام بالبيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي تضع في أولويتها تلبية احتياجات الحاضر دون إغفال متطلبات أجيال المستقبل في التمتع بهذه الاحتياجات كما عقدت من أجل ذلك العديد من الندوات والمؤتمرات العلمية، لوقف زحف الظواهر السلبية المحدقة بالعوالم الإيكولوجية المختلفة، وكذلك بالوصول إلى توعية الأفراد والجماعات والمؤسسات وتحفيزهم للمساهمة في نشاطات حماية البيئة ومكافحة التلوث، وإشعارهم بخطورة الموقف وما يمكن أن تنتجه الممارسات غير السوية على البيئة من عواقب تمس مستقبل البشرية ذاتها.

وفي سعينا إلى بلورة هذا الموضوع، يجدر بنا التطرق إلى إشكالية فهم علاقة الإنسان بالبيئة، ثم التطرق إلى مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة في سياقها السوسيوثقافي، ثم التعرض إلى مستقبل علاقة الإنسان بالبيئة في المنطقة العربية.

أولا: إشكالية فهم علاقة الإنسان بالبيئة



إن ما ينبغي الإلماع إليه في سياق مقارنة موضوع الإنسان، وتفاعله مع البيئة، وكذا انعكاسات هذه الأخيرة عليه وعلى التنمية المجتمعية هو أنه كان هناك قبل السبعينات بالتحديد، تناقض في مفهوم العلاقة بين النمو الاقتصادي وحماية البيئة، بحيث كان اختيار مشروعات التنمية الاقتصادية يتم دون اعتبار للتدهور البيئي الذي قد تحدثه هذه الأخيرة، والذي كان ينظر إليه في كل الأحوال على أن ثمن التقدم.

وكان النقاش الذي يدور حول المشكلات البيئية في ذلك الوقت متأثراً بشكل كبير بنظرة الدول المتقدمة اقتصادياً التي تركز على مشكلات تلوث النظم البيئية الطبيعية (مثل تلوث الهواء والماء إلى غير ذلك)، ونادراً ما نوقشت الأسباب الإنسانية (الاجتماعية، الأخلاقية...) التي كانت أساس هذا التدهور البيئي (عبد النبي، 1992:07).

ومن هنا فإنه، في إطار التحضير لمؤتمر الأمم المتحدة حول بيئة الإنسان والمنعقد في استكهولم عام 1972، عقدت حلقة دراسية حول البيئة والتنمية في مدينة فونيه بسويسرا عام 1971 كان لها أثر كبير في توضيح الصلات والتفاعلات القائمة بين البيئة والتنمية. ومنذ ذلك الحين، أخذ فحوى المناقشة يتحول عن فكرة التعارض بين النمو الاقتصادي والبيئة إلى التكامل الممكن بينهما. ذلك أن المشكلات البيئية لا تقتصر فقط على تلوث الماء والهواء أو على زيادة المخلفات الصلبة والخطرة، أو على احتمال ارتفاع حرارة الجو، أو تآكل طبقة الأوزون أو استنزاف المواد الأولية، والإضرار بمصادر الحياة بصفة عامة، وإنما -وبنفس الدرجة والأهمية- على علاقة كل ذلك بالإنسان ومحيطه الاجتماعي والاقتصادي (Berght And Straaten[n.d.a]:04) وضمن هذا المنظور بالذات تتموقع المقاربة السوسولوجية لموضوع الإنسان والبيئة.

لقد استطاع الإنسان أن يوظف البيئة ومواردها لرفاهيته، لكن هذا الاستغلال للبيئة استهدف، منذ الثورة الصناعية في القرن الثامن عشر وحتى الوقت الحالي -فيما يبدو أحياناً- الحصول على منافع مباشرة دون الالتفات لعواقب ذلك على النظم البيئية الطبيعية المختلفة. وكان الإنسان هنا دائم البحث عن طرائق جديدة ليتجاوز بها محدودية الموارد الطبيعية التي تتيحها له هذه النظم.

لذلك نجد أن جذور المشكلات البيئية تكمن في خصائص المنظومة الاقتصادية الاجتماعية السياسية التي يتحكم فيها الإنسان، ومن هنا فإن الحلول الجذرية لهذه المشكلات تتوقف على إحداث تغيرات في خصائص هذه المنظومة. ولقد شجع على هذه الرؤية دراستان نشرتا في عام 1972، أولهما صدرت عن نادي روما بعنوان «حدود النمو» والثانية عن مجلة الإيكولوجيست (Ecologist) بعنوان مخطط للبقاء. (BerghtAnd Straaten[n.d.b]:05) إذ قدم نادي روما في هذا الإطار مشهد (تصور) لمستقبل مجتمعات العالم اعتمد على المتغيرات والتفاعلات بين السكان والإنتاج الصناعي والخدمي وموارد الغذاء والتلوث واستنزاف الموارد الطبيعية. وخلص إلى أنه مع استمرار الوضع في العالم بنفس أنماط ومعدلات ذلك الوقت، فإن ذلك سوف يؤدي، خلال مائة عام، إلى استنزاف شبه كامل للموارد الطبيعية وإلى وجود مستويات مرتفعة من التلوث البيئي ستؤدي بطبيعة الحال إلى كوارث وإلى تفشي الجوع في مناطق متفرقة من العالم. أما تقرير مجلة الإيكولوجيست (Ecologist) فتعرض بصورة عامة إلى العلاقات المتشابكة بين الموارد الطبيعية والسكان وأساليب



الزراعة المتبعة وحالة البيئة واحتياجات الدول السائرة في طريق النمو. وخلص في النهاية إلى أنه ينبغي خفض الاستهلاك في دول الشمال حتى تتاح موارد كافية لتنمية دول الجنوب لتفادي إحداث استنزاف في الموارد العالمية المحدودة. ولكن هذا التقرير لم يذكر في الحقيقة أية معدلات كمية تذكر.

هذا، ومنذ مؤتمر استكهولم عام 1972 زاد التأكيد على أن المكونات الطبيعية لكوكب الأرض (أو النظم الإيكولوجية) تشكل في مجملها نظام الحياة الذي يعتمد عليه بقاء البشرية وتطورها المجتمعي (Sociétal) في المستقبل. وبهذا فإن الاستغلال الرشيد والأمثل لمعطيات هذا النظام هو بمثابة صمام الأمان لبقاء ومستقبل الأجيال. كما زاد التأكيد على أنه يجب ألا ينظر إلى التنمية على أنها مجرد معدل النمو في الدخل القومي أو تراكم رأس المال فقط كما يرى البعض، وإنما يجب أن تشمل أيضا الجوانب النوعية الأخرى مثل تحسين توزيع الدخل وتوسيع الخيارات المتاحة للإنسان من فرص العمالة والدخل واكتساب المعارف والتربية والصحة وغيرها من متطلبات الحياة المعيشية الكريمة المادية وغير المادية. بمعنى آخر زاد التأكيد على التنمية البشرية لأن الإنسان هو هدف التنمية ووسيلتها.

فالقضية إذا-والحل في الوقت نفسه أيضا- يكمن في إيجاد أنماط إنمائية بديلة تضمن قابلية استمرار التنمية بدون تدمير للبيئة. ولقد كانت أولى الجهود التي بذلت في هذا الصدد متمثلة في صدور ما يعرف بإعلان كوكوبوك عن ندوة «استخدام المصادر والبيئة واستراتيجيات التنمية» والمنعقدة في المكسيك عام 1974 بالتنسيق بين برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. إذ أشار هذا الإعلان بشكل واضح إلى التفاوت والفوارق العالمية التي كانت قائمة آنذاك ومازالت قائمة لحد الآن-فيما يخص استغلال الموارد الطبيعية وما يخص التقدم نحو تخفيف حدة الفقر، وشدد في النهاية على عدة مبادئ أهمها:

- أن العوامل الإنسانية والاجتماعية والاقتصادية تمثل في غالب الأحيان السبب الرئيسي للتدهور البيئي.
- يجب العمل على تلبية حاجات الإنسان الأساسية دون تجاوز قدرات النظم البيئية المختلفة على الوفاء بهذه الحاجات.
- يجب أن تكون لدى الجيل الحالي رؤية مستقبلية تشدد على عدم استنزاف الموارد الطبيعية المحدودة المتاحة له، وعلى عدم الإهدار من نوعية النظم البيئية المختلفة، حتى لا يقلل من فرص أجيال المستقبل في التنمية و الرفاهية المنشودة (05: BerghtStraaten[n.d.b]).

ومنذ ذلك الوقت ظهر تغير كبير على مستوى التفكير الإنمائي العالمي، بحيث استخدمت عبارات نجومية جديدة من قبيل «الأنماط البديلة في التنمية» و«التنمية الإيكولوجية» و«التنمية بدون تدمير» و«التنمية المستدامة» وغيرها للتعبير عن الفكرة نفسها، وهي أن التنمية والبيئة شيان مترابطان ترابطا وطيدا ويدعم كل منهما الآخر. وإنه إذا صحت المنظومة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، صحت تبعا لذلك البيئة، والعكس صحيح.



هذا، ولقد أكد البنك الدولي في عام 1992 على ضرورة إتباع أنماط للتنمية المستدامة موضحاً في ذلك بأنه بمعدلات الزيادة السكانية والإنتاج الحالية سوف يرتفع إنتاج الدول السائرة في طريق النمو بحوالي 4 إلى 5% سنوياً بين سنتي 1990 و2030. وبحلول عام 2030 سيكون إنتاج هذه الدول حوالي خمسة أضعاف ما كان عليه هذا الأخير في عام 1990، وسوف يكون إنتاج الدول المتقدمة ثلاثة أضعاف. وبمعنى آخر سيكون الإنتاج العالمي في عام 2030 حوالي 3.5 ضعف ما كان عليه في عام 1990. وإذا ما زاد تلوث وتدهور البيئة بنفس معدلات هذا النمو، فسوف يؤدي هذا إلى نقص حاد في المياه، وتلاشي مساحات شاسعة من الغابات واختفاء عناصر بيولوجية متعددة، وسوف يموت ويمرض العشرات من الملايين من الأفراد زيادة عن المعدلات الطبيعية بسبب التلوث البيئي. وأوضح البنك الدولي في الأخير أنه يمكن تلافي كل هذا الدمار البيئي برسم السياسات الإنمائية المناسبة بيئياً وإيجاد الآليات العالية الكفاءة لتطبيقها (Berght And Straaten[n.d.b]:05).

إلى جانب هذا كله وضمن السياق نفسه، أكدت المبادئ التي أقرها المؤتمر العالمي للسكان والتنمية المنعقد في القاهرة في سبتمبر 1994 على أن الإنسان في الأصل هو مركز اهتمامات التنمية المستدامة وأنه يجب أن يستفيد من حياة صحية منتجة تتناسب مع الطبيعة (مبدأ رقم 2)، وقد نص المبدأ السادس على أن التنمية المستدامة لا بد وأن تأخذ بعين الاعتبار العلاقات الضرورية المتبادلة بين السكان (الإنسان) والموارد والبيئة والتنمية، وأن تدار العلاقات بطريقة ديناميكية ومتناسقة.

ولقد أكد إعلان «كوبنهاجن»، الذي تبنته القمة العالمية للتنمية الاجتماعية التي عقدت في مارس 1995 على أن التنمية الاجتماعية والاقتصادية وحماية البيئة هي أركان التنمية المستدامة. وهي بذلك تشكل إطار المجهودات الرامية إلى تحسين نوعية الحياة بالنسبة لكل الناس. ولقد وردت فيه عدة مبادئ وتوصيات للعمل على حماية البيئة والحد من الفقر وتحقيق التنمية المستدامة.

ولكن على الرغم من كل هذه الطروحات والتحليلات الهامة وكل هذه المعاني النبيلة التي وردت في المؤتمرات والإعلانات والتوصيات مازال الطريق طويلاً لترجمتها إلى أفعال وواقع مجسد على الأرض، فعلى سبيل المثال - لا الحصر - فإنه على الرغم من كل ما قيل في مؤتمر قمة الأرض عام 1992 والمنعقد بمدينة «ريودي جانيرو» البرازيلية في الفترة من 03 إلى 14 جوان 1992 وما ورد فيه من توصيات عديدة، وبعد مضي أكثر من عقد من الزمن، لم يتحقق سوى أقل من 1% من هذه التوصيات. ومن قبل ذلك كان الوضع نفسه قائماً بالنسبة لمبادئ وتوصيات مؤتمر استكهولم 1972 مما دفع برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دراسة للوضع البيئي في العالم، خلال العشرة أعوام التي تلت المؤتمر إلى التحذير من استمرار تدهور البيئة في العالم. ولقد كرر البرنامج التحذير نفسه في دراسته عن أوضاع البيئة في العالم في العشرين عاماً التي تلت انعقاد مؤتمر استكهولم، والتي قدمت -كوثيقة هامة - إلى مؤتمر قمة الأرض (صباغ، 1992: 98-99).



كل هذا يؤكد ويجدد في الوقت نفسه الإقرار بان البيئة والتنمية وجهان لعملية حياتية واحدة، وأن التنمية لا بد أن تكون تنمية مستدامة، أي أنها تلي الشروط البيئية بقدر تلبيةها الشروط الإنسانية والحياتية، وتلي احتياجات أجيال الحاضر دون أن تضر باحتياجات أجيال المستقبل.

## ثانيا: مراحل تطور علاقة الإنسان بالبيئة

إن التفاعل بين الإنسان والبيئة الطبيعية هو تفاعل قديم قدم الحضارات، وقد تغير تبعاً لنشاطات الإنسان وحاجاته المختلفة، بحيث أصبح مجالاً هاماً من مجالات البحث فيما يعرف الآن باسم علم اجتماع البيئة، ويبحث هذا الفرع في تأثير البيئة بمختلف عناصرها ومكوناتها في النشاط الاجتماعي والاقتصادي (محمد، 1986: 64)، وكذا في تأثير الإنسان في هذه البيئة، وتفاعله معها إيجاباً وسلباً، ويزخر التاريخ الإنساني بالعديد من الأمثلة والشواهد الدالة على مدى التأثير الذي تركه الإنسان في البيئة الطبيعية، خلال مسيرته الطويلة لتحقيق النمو والتنمية، بدءاً بالإنسان الأول الذي عاش على القنص وجمع النباتات وصولاً إلى إنسان العصر الحالي.

### 1 - مرحلة جمع الثمار وصيد الحيوانات

تعتبر هذه أول مرحلة مارس فيها الإنسان النشاط الاقتصادي بطريقة بدائية وبسيطة، فقد قنع بما تجود به الطبيعة، فقام بقطع الثمار، وجذور النباتات والفواقع والحشرات لسد حاجاته الغذائية... وقام كذلك بصيد الأسماك، والحيوانات البرية... (أحمد رشوان، 2002: 20)، وبالتالي فإن سلوكه في هذه المرحلة كان سلوكاً فطرياً، تميز بالتفاعل الإيجابي مع البيئة الطبيعية، حيث عمل على استغلالها بطريقة عقلانية وفق ما تفضيها احتياجاته. وفي نفس الصدد يشير الباحث «محمد عبد الفتاح القصاص» بأن «تاريخ الإنسان على مدى آلاف السنين اتسم بالتوازن بين الناس والحيز الذي يعيشون فيه، ذلك لأن أعداد البشر كانت تتزايد بمعدلات خطية بطيئة، ولأن معدلات استهلاكهم للموارد الطبيعية كانت هينة، ولأن مخرجاتهم من مخلفات نشاطهم كانت مما تستوعبه العمليات البيئية الطبيعية أي في حدود قدرة البيئة على تنظيف الذات» (القصاص، 2000: 59). وبالتالي فإن حاجات الإنسان في هذه المرحلة كانت محدودة، لذلك عاش في توازن وانسجام مع بيئته الطبيعية. هذا، ويؤكد الباحث «محمد منير حجاب» أيضاً هذه الفكرة بقوله «في البداية كان الإنسان يشبع احتياجاته بمجهود أقل، فقد نشأ في بيئة طبيعية تزيد مواردها عن احتياجاته، وفي هذه المرحلة لم يختل توازن البيئة، ولم يؤثر الإنسان بوضوح في البيئة المحيطة» (حجاب، 1999: 79).

### 2- مرحلة الرعي

لقد انتقل الإنسان إلى هذه المرحلة عقب مرحلة الصيد، ذلك أنه بعدما تمكن من استئناس الحيوانات التي كانت تساعد في أغراض الصيد، والقنص، تمكن من أن يربي الحيوانات ويعتني بها ويقوم عليها «وتتميز هذه المرحلة بالتنقل،



فكانت تنتقل الجماعة وراء المراعي، حيث تعيش على المراعي الطبيعية، وبذلك ينتفع الناس بمنتجات الحيوان نتيجة الرعي المنتظم واستئناس الحيوان<sup>1</sup> (أحمد رشوان، 20:2002). وخلال هذه المرحلة بدأت تظهر عوامل الاختلال في توازن البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي وقطع الغابات، مما أثر سلباً على إنتاجية الأرض.

وفي هذا الصدد يعرض «ف. دوجلاس موسثيت» مثالا واضحاً عن تدهور الأرض الذي عانت منه الدول الأوروبية منذ زمن الحضارات القديمة وعبر العصور الوسطى وعصر النهضة، حيث يقول<sup>2</sup> «وقد عانت الدول الأوروبية، ومن بينها أيرلندا وسويسرا وأسبانيا ودول أخرى من الخراب الناجم عن التصحر ومن الرعي الجائر والآثار الناجمة عن الفيضانات وفقدان التربة لخصوبتها... هذا فضلا عن تدمير ملاك الأراضي الأقوياء أجزاء واسعة من السهل الأوسط والجنوبي من خلال الرعي السنوي الكثيف للأغنام، مما أدى إلى تعرية الأرض وتغيير التربة وتدمير خصوبتها<sup>3</sup> (موسثيت، 14:2000). ويمكن القول أن هذه المرحلة وسعت من دائرة استغلال الإنسان لموارد البيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، والذي أثر على توازن البيئة.

### 3- مرحلة الزراعة

لقد جاءت هذه المرحلة بعد مرحلة جمع الثمار، وصيد الحيوانات ومرحلة الرعي، بحيث ارتبطت هنا حياة الإنسان بالأرض واستقرت حياته فيها، وأخذ يتدرج في مدارج الحضارة، وتعددت اختراعاته شيئا ما، حيث أقام القناطر وشيد بعض السدود على الأنهار للتحكم في مياهها، علاوة على إبداع أساليب ونظم جديدة للرعي،<sup>4</sup> وقد ازدادت سيطرة الإنسان على عناصر الطبيعة حينما استخدم الآلات في الزراعة، وأنتج المحاصيل، وربى الحيوانات ليستهلك لحومها وألبانها في غذائه وأوبارها في كسائه، وبهذا صار الإنسان أهم عنصر من الاستهلاك واختفت تقريبا بقية عناصر البيئة الأخرى خلف أنشطة الإنسان العديدة<sup>5</sup> (أحمد رشوان، 23:2002، حجاب، 79:1999).

وخلال هذه المرحلة بدأ أن نشاط الإنسان الزراعي قد أدى إلى إلحاق الضرر بالبيئة الطبيعية، نتيجة الإفراط في الرعي، وتآكل التربة، وقطع الغابات مما أثر سلباً على إنتاجية الأرض. وفي هذا الصدد تشير الباحثة «نعمة الله عيسى» إلى أن «توازن الطبيعة وقع الإخلال به لدى ظهور الطبيعة البدائية كعائق أمام نمو الزراعة... وكان الغذاء ولم يزل مشكلة الإنسان البدائي والمعاصر، وكذلك مشكلة الحيوان، وقد حل البدائي مشكلته بالقنص والإفادة من إنتاج الطبيعة. لكنه أراد أن يرفع مستواه الغذائي، فزرع الأرض وجردها من غاباتها التي كانت تغطي مساحات شاسعة<sup>6</sup> (عيسى، 10:1998).

غير أنه ينبغي الإشارة في هذا الصدد إلى أنه لما علم بعض الناس بأن نشاطهم الزراعي له آثار سلبية على البيئة، تعلموا بعض الطرق لحمايتها،<sup>7</sup> فالصينيون القدماء مثلا، عينوا مفتشين لكفالة عدم تردي الأراضي المزروعة نتيجة سوء الممارسة. واليونانيون والرومان القدماء كتبوا عن العناية بالتربة وإدارة الأرض. فكتب أفلاطون في «القوانين» ما يمكن اعتباره أول تعبير معروف عما نصفه الآن بأنه مبدأ الغرم على الملوثة<sup>8</sup> (طلبة، 263:1992).



على أنه يبقى القول بأنه خلال آلاف السنين، ونتيجة بحث الإنسان عن مناطق نفوذ وأراضي جديدة للزراعة، أدى إلى اختفاء حضارات بأكملها، وأوضح «ديل وكارتر» في كتابهما «القوى: التربة الفوقية والحضارة»، عن تدهور حضارة شمال إفريقيا، بالقرب من قرطاج القديمة (تونس الحالية) نتيجة الغزو الروماني، حيث عمدت روما إلى الزراعة الكثيفة لتعويض انخفاض المحصول، مما أدى إلى إفقار الناس على مر التاريخ وحتى وقتنا الراهن، كما أدى ذلك إلى استنزاف عدة أراضي زراعية جديدة نتيجة الزراعة والرعي الكثيفة، مما ساهم في تدهور الإنتاجية، وأدى في النهاية إلى تدمير الأرض إلى الأبد (موسثيت، 2000:13-14).

وبالتالي فإن هذا المثال يعكس مظهر من مظاهر الإخلال بالتوازن البيئي، نتيجة سعي الإنسان للبحث عن مناطق نفوذ، وعدم التفكير بالآثار السلبية لمثل هذه التصرفات على مستقبل الآخرين.

#### 4- مرحلة الصناعة

لقد تفاقمت، مع انطلاق الثورة الصناعية، وخاصة منذ بداية القرن العشرين ظاهرتان بارزتان أدتا إلى بدء الاختلال في هذه المنظومة البيئية: الظاهرة الأولى هي تزايد عدد سكان العالم بصورة تصاعدية سريعة ومذهلة، مما أدى إلى تعاضل فقر الإنسان، إذ لم تواكب التنمية الاقتصادية في هذا الإطار النمو الديمغرافي. أما الظاهرة الثانية فهي أن إنسان النصف الثاني من هذا القرن، ولاسيما في البلدان المصنعة، هو إنسان يستهلك في الواقع أكثر من حاجته، ومن نتائج هذا الاستهلاك المفرط وغير العقلاني استنزاف أكثر للموارد الطبيعية التي طلب منها عطاء تجاوز طاقتها الفعلية أحيانا، فبدت عليها علامات التدهور والاختلال (مصطفى، 1990:157-158).

وإزاء هذا الوضع لجأت عدة دول إلى تبني إجراءات وقائية للتخفيف من حدة التدهور والتلوث، فأصدرت في هذا الشأن مراسيم كثيرة للتخلص من النفايات في الشوارع (مثلا)، كما حاولت التشريعات أن تضبط المؤسسات الأكثر تلويثا، ولكن ذلك بدون نجاح فعلي (القرار الإمبراطوري لعام 1810 وقانون 1917)، ولهذا أعرب الدارسون البيئيون في القرن التاسع عشر عن قلقهم بشأن آثار التحويل البشري للمنظر الطبيعي، نتيجة للنهضة الصناعية التي كانت سببا في حدوث التلوث وتدهور البيئة (درميناخ وبيكويه، 2003:18، طلبية، 1992:263).

على أنه يمكن القول بأن الوعي بمخاطر التصنيع لم يحدث إلا في بداية الستينات، "ومن العلامات البارزة في تطور الاهتمام بالبيئة كتاب نشر عام 1962 «الربيع الصامت» لمؤلفته «راشيل كارسون»، كان كالصدمة التي أفاق المجتمع الصناعي على إثرها بعد سنوات من الشعور بالرضا للرخاء والنمو وتراكم الثروات فيما بعد الحرب العالمية الثانية، أبرز الكتاب الآثار البالغة لتلوث البيئة بالكيماويات الصناعية، وأوضح أن الإنسان والكائنات الحية جميعا تتعرض لمخاطر تهدد بقاءها" (القصاص، 2000:60-61). ونتيجة لذلك بدأ الإنسان يهتم بالمحافظة على البيئة وربطها بالتنمية، حيث شكلت بداية السبعينات نقطة تحول على مستوى الاهتمام بالقضايا البيئية، وتجسد ذلك في العديد من الدراسات والبحوث العلمية، والمؤتمرات التي عالجت قضايا التنمية من منظور بيئي.



ففي سنة 1967 (مثلا) تأكد للمجتمع الدولي أكثر بأن مخاطر التلوث البيئي أمر كبير، ولهذا الغرض قررت "الجمعية العامة للأمم المتحدة عقد المؤتمر الدولي الأول للتصدي لهذه المخاطر في مدينة استكهولم في يونيو/جوان 1972، وأشار هنا إلى مسألة ذات مغزى... وهي أن قضايا البيئة تتصل بالتلوث الذي يضر بالإنسان" (القصاص، 2000: 61). على أنه ينبغي التذكير أن الأزمة البترولية التي شهدتها الفترة الممتدة من 1975 إلى 1985 أحدثت تباطؤا في الجهود والاهتمام بمشاكل البيئة، فأزمة الطاقة خففت من الاهتمام الذي كان يواجهه الصناعيون لمشكلات البيئة، وبدأوا عندها يتساءلون عن الآثار الاقتصادية (المالية) للإجراءات المضادة للتلوث. فالمخاطر الاقتصادية (المالية) أصبحت أكثر وزنا وفق اهتمام الرأي العام من موضوع محاربة التلوث الذي لم يكن يستعيد جاذبيته إلا في أثناء الكوارث العظمى (درميناخ وبيكويه، 2003: 19).

وعلى كل يمكن القول إن هذه المرحلة تميزت في بدايتها بتدني الاهتمام بآثار التصنيع على البيئة (والمتمثلة في التلوث واستنزاف الموارد الطبيعية)، وكذا إهمال الجوانب الاجتماعية والثقافية (العادات، السلوكيات، القيم...) المرتبطة بالإنسان وعلاقته ببيئته الطبيعية، واتساع الهوة بين البلدان المصنعة الأوروبية والبلدان السائرة في طريق النمو، وهو ما دفع بالفكر الإنساني بالتركيز في الوقت الحالي على هذه الجوانب، والعمل على إدراجها ضمن الاعتبارات البيئية.

### ثالثا: مستقبل علاقة الإنسان بالبيئة في المنطقة العربية

إذا كانت العناصر الأساسية للبيئة هي الهواء الذي يتنفسه الإنسان، والماء الذي يشربه الإنسان، والتربة التي يسكن عليها ويزرعها، فإن المعنى الشامل للبيئة يؤدي إلى القول بأن البيئة هي الإطار الذي يمارس فيه الإنسان حياته ونشاطاته المختلفة.

لذلك فإنه من الأهمية بمكان أن لا يكتفي بالنظر إلى مسألة البيئة من منظور بيولوجي فني فقط، مع أن هذا المنظور للمسألة هام وأساسي وجوهري، غير أنه لابد من تناول المسألة أيضا من منظور اجتماعي وإنساني وأخلاقي، حتى يكتمل مفهوم البيئة من مختلف الزوايا والأبعاد.

ذلك لأن البيئة ليست مجالا معزولا عن السلوكيات والطموحات والحاجات البشرية وأن محاولة الحديث عن المسألة بمعزل عن الهموم الإنسانية يؤدي إلى تسطيح مفهوم البيئة وإفقاره. الأمر الذي يؤكد أنه من غير الممكن تناول مسألة البيئة بصورة جدية وفاعلة، إلا من خلال منظور شامل ومتطور، ومنفتح، منظور يربط مستقبل الإنسان بمستقبل البيئة.

تمتاز البيئة الطبيعية في الأصل بأنها وجدت في حالة توازن لكل من عناصرها الأساسية: الماء والهواء والتربة. وأن الكائنات الحية من إنسان وحيوان ونبات تتأثر بوضعية تلك العناصر الأساسية التي تكفل تحقق الشروط الضرورية واللازمة لاستمرار الحياة على الأرض.



ولما كان الإنسان هو أرق الكائنات الحية، فإن الفهم الأصوب والسليم لمسألة البيئة يتكشف من خلال تحديد العلاقة بين الطرفين الرئيسيين: الإنسان والطبيعة، وبكلمات أخرى يمكن القول أن العلاقة السليمة بين الإنسان والطبيعة هي المفتاح الأكيد للبيئة السليمة.

إن المطلوب وبالحاح شديد في الوقت الحاضر وقف - وإن جاز التعبير - عدوانية الإنسان ضد البيئة، والعمل على بلورة مفهوم جديد للعلاقة بين الإنسان والطبيعة، مفهوم أكثر عقلانية، أكثر أخلاقية، وأكثر واقعية، مفهوم يقوم على تحقيق التوازن والانسجام بين الإنسان والطبيعة (البيئة).

على هذه القاعدة التصورية والفكرية تصاعدت في الآونة الأخيرة دعوات تحذر من تنامي التدهور البيئي في المنطقة العربية، وتندر بحجم الضرر البيئي الذي تركه الإنسان نتيجة سلوكياته وممارساته السلبية في التعامل مع القضايا البيئية، نتيجة نقص الوعي البيئي وقلة الثقافة البيئية لدى الغالبية العظمى من الأفراد ونشر في هذا الصدد أن المنطقة العربية شهدت ولا تزال تشهد في الوقت الحالي خطرا أكيدا على البيئة، تمثل بوضوح في تبيد المياه وهدرها، في التردى المتواصل للأراضي الزراعية، في نشوء ظاهرة التصحر، في إزالة الغابات، في تردي المياه بالنفائات الصناعية والبشرية، هذا بالإضافة إلى التلوث الناجم عن إطلاق الغازات والأدخنة من حرق وقود الفحم والنفط في الصناعة، ومن التلوث بالنفائات الصناعية التي تجري دون سيطرة أو تنظيم، مما يلوث الهواء والتربة، وكل هذا يؤشر على تردي العلاقة التبادلية بين الإنسان وبيئته وي طرح العديد من التساؤلات حول مستقبل هذه العلاقة في ظل انعدام التدابير الوقائية لتدارك هذه الأخطار ومجابهتها في القريب العاجل.

في ظل هذه الأوضاع البيئية الجد متدهورة التي تعيشها المنطقة العربية، برز تقرير توقعات البيئة العربية، وهو أول تقييم بيئي شامل للمنطقة أعده «برنامج الأمم المتحدة للبيئة» بالتعاون مع «مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا» وبمساهمة العديد من المراكز الحكومية والإقليمية بناء على طلب من مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة وأطلق في منتصف مارس 2010 في مقر جامعة الدول العربية بالقاهرة.

وقد خلص التقرير إلى أن الكثير من المشكلات والتحديات البيئية في المنطقة العربية يمكن إرجاعها إلى علاقات الأثر والتأثر بين النشاطات البشرية والبيئة، حيث ترتبط التفاعلات بين النظم الإيكولوجية المحلية وشبه الإقليمية والعوامل الاجتماعية لمثانيا وزم انيا مؤدية إلى تغيرات بيئية مؤثرة على النواحي الاقتصادية والرفاهية البشرية. وتأتي في مقدمة التحديات البيئية في المنطقة العربية الزيادة السكانية المطردة، فمن المتوقع أن يرتفع عدد سكان المنطقة من نحو 334 مليون نسمة عام 2008 إلى أكثر من 586 مليون بحلول عام 2050، كما ترتبط آثار النمو السكاني على البيئة ارتباطا وثيقا باستهلاك البشر للمواد الخام وما يترتب عليه من إنتاج للمخلفات، وكلها عوامل تفرض ضغوطا هائلة على البيئة، وقد زاد الاستهلاك ولاسيما في البلدان العربية الغنية بمعدل أسرع من النمو السكاني على الرغم من تعارض ذلك مع معظم القيم الدينية والثقافية في المنطقة العربية. كما أشار التقرير إلى النمو الحضري المتسارع الذي تشهده المنطقة العربية إذ يعيش نحو 70 في المائة من السكان في مناطق حضرية، وقد ارتفعت نسبة سكان الحضر من 30,2 في المائة من



إجمالي سكان المنطقة العربية عام 1950، إلى 54,9 في المائة عام 1980، ووصل إلى نحو 69,2 عام 2005، ومن المتوقع أن يستمر ارتفاعهم في المنطقة العربية 70,9 في المائة، و74,4 في المائة، و77,8 في المائة في الأعوام 2010، و2020، و2030 على التوالي (أسماء علي وآخرون، 2010:238).

كما كشف التقرير بأن النمو السريع لمراكز الحضر القديمة والحديثة يفتقد التخطيط والإدارة الحضرية الإستراتيجية مما أدى إلى زيادة الفقر الحضري، وظهور مزيد من الأحياء الفقيرة، مع العجز عن توفير الخدمات الحضرية والصحية الأساسية وزحف الحضر على النظم الإيكولوجية الساحلية، ومما زاد الوضع سوءاً أن العديد من مدن المنطقة مكتظة بالسكان، مما يؤدي إلى يؤدي إلى تدهور في البيئات الاجتماعية، ويوسع الفجوات الاقتصادية بين المناطق، كما يزيد من الاختناقات المرورية، ويزيد من كميات ملوثات وسائل النقل والمخلفات الصناعية والمنزلية... وتسهم هذه الظروف مجتمعة في الإبطاء من عجلة السير نحو تحقيق أهداف الألفية للتنمية المستدامة (أسماء علي وآخرون، 2010:238).

تأكد من خلال ما سبق أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأنشطة البشرية والتدهور البيئي في المنطقة العربية، فالزيادة السكانية والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية كلها عوامل تهدد استدامة الموارد الطبيعية، وتقوض إمكانيات البيئة على التجديد والعطاء، ولذلك أشار التقرير إلى ضرورة تبني استراتيجيات كفيلة برفع الوعي البيئي وتعميم الثقافة البيئية لدى فئات عريضة من أفراد المجتمع العربي.

وجدير بالذكر في السياق ذاته، أن التعليم البيئي-الرسمي وغير الرسمي- يمثل أساس التوعية البيئية، والطريق إلى تغيير القيم والاتجاهات الفكرية والمهارات والسلوكيات التي تتفق والتنمية المستدامة، وتتيح هذه المعرفة الجماهيرية المشاركة الفعالة في التخطيط وصنع القرار... وتتضمن أنشطة التعليم البيئي برامج إعلامية متنوعة لرفع مستوى الوعي لدى الجمهور بقيمة الموارد الطبيعية والتهديدات التي تتعرض لها وعوامل تدهورها بما فيها سوء إدارة الموارد الطبيعية وأنماط الاستخدام والاستهلاك الرشيد للموارد، واقتصاديات البيئة، وتعمل تلك البرامج على تحفيز الجمهور للاشتراك في الأنشطة التي تحسن من الإدارة البيئية (أسماء علي وآخرون، 2010:263).

إضافة إلى ما سبق، فإن العالم العربي يشهد حركة ديناميكية للجمعيات والتنظيمات غير الحكومية في تفاعلها مع القضايا البيئية، واقترب هذا الفهم من خلال المشاركة الواسعة لهذه الجمعيات والتنظيمات في عقد العديد من المؤتمرات والملتقيات التي تزيد من احتكاك هذه التنظيمات البيئية بالجماهير، وتجعلها أكثر قدرة على التعرف على خصائصها الاجتماعية والثقافية وتوجيه سلوكياتها في التفاعل إيجابياً مع البيئة.

كما يمكن القول أن قضية حماية البيئة في المنطقة العربية هي قضية مجتمعية بالدرجة الأولى تتطلب تضامناً جهود جميع الفاعلين الاجتماعيين من مؤسسات المجتمع المدني والهيئات الرسمية، والمؤسسات الاقتصادية وغيرها، قصد تغيير سلوكيات الأفراد تجاه الاهتمام بالبيئة والمساهمة في حمايتها من جميع مظاهر التلوث والإخلال البيئي، كما



أن التحدي أمام المجتمع العربي اليوم لا يقتصر على تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية فحسب، بل جعلها تنمية متواصلة بيئياً، أي توائم بين حاجات الإنسان الأساسية وقدرة البيئة على التجدد والعطاء.

## خلاصة

تأكد من خلال ما سبق أن هناك ارتباطاً وثيقاً بين الأنشطة البشرية والتدهور البيئي في المنطقة العربية، فالزيادة السكانية والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية كلها عوامل تهدد استدامة الموارد الطبيعية، وتقوض إمكانيات البيئة على التجديد والعطاء، ولذلك أشار التقرير إلى ضرورة تبني استراتيجيات كفيلة برفع الوعي البيئي وتعميم الثقافة البيئية لدى فئات عريضة من أفراد المجتمع العربي.

تبين من خلال هذا البحث أن علاقة الإنسان بالبيئة مرت بمراحل تعكس ظهور المشكلات البيئية وتعمدها من جهة، ودرجة الاهتمام بها من جهة أخرى، فنشاطات الإنسان المختلفة ساهمت في إضعاف العلاقة القائمة بينه وبين محيطه الطبيعي، على اعتبار أن متطلبات الإنسان من البيئة تجاوزت محدودية الموارد الطبيعية وقدرة النظام البيئي على التجدد والعطاء، ولقد نسي الإنسان أنه عنصر مكمل لعناصر البيئة، فعمل على استغلالها دون النظر في عواقب ذلك على التوازن الطبيعي لكثير من الأنظمة البيئية، وقد تمخض عن ذلك مجموعة من المشكلات البيئية كالتلوث البيئي، وتآكل طبقة الأوزون واستنزاف الموارد الطبيعية وغيرها من المشكلات التي تهدد مستقبل العلاقة القائمة بين الإنسان وبيئته، وتندر بوجود خطر حقيقي على المحيط الاجتماعي والحضري للإنسان.

والواقع أن المنطقة العربية ليست بمنأى عن هذه التحديات التي تهدد مستقبل العلاقة بين الإنسان وبيئته الطبيعية، لاسيما مع تزايد عدد السكان والنمو الحضري المتسارع وقصور السياسات البيئية في التعامل مع المشكلات البيئية المتمثلة في التلوث البيئي واستنزاف الموارد الطبيعية والتصحر وندرة الموارد الطبيعية والتصحر، وغيرها من المشكلات التي تستدعي دق ناقوس الخطر والتنبيه لخطورتها وانعكاساتها السلبية على المحيط الاجتماعي والحضري للإنسان العربي.



على أنه من المهم الإشارة في خاتمة هذا البحث إلى مسألة جد هامة في تقدير الباحث، وتكمن في أن الوصول إلى مفهوم واضح للتنمية المستدامة في المنطقة العربية يجب أن يقوم على المشاركة الحقيقية والفاعلة لكافة أفراد المجتمع في حماية البيئة، ومن ثمة يحمل مضمونا تعبويا يرتبط بتعظيم قدرات الأفراد واثمين دورهم في تفعيل عملية التنمية الحقيقية والسليمة، والتي ترتكز على الاعتماد المتبادل بين الإنسان والطبيعة. كما أن تعميم الثقافة البيئية في المجتمع العربي يعتبر مدخلا أساسيا لفهم قضايا البيئة وحل مشكلاتها نظرا لما يمثله نشر هذه الثقافة من أهمية بالغة في إدراك الأفراد لمشكلة تلوث البيئة، والسعي قدر الإمكان لتغيير السلوكيات والممارسات السلبية في التعامل مع البيئة الطبيعية.

## المراجع

- 1 - أسماء علي أبا حسين وآخرون (2010). «الإنسان والبيئة روابط متداخلة»: فيرانية المصري وآخرون. تقرير توقعات البيئة للمنطقة العربية البيئة من أجل التنمية ورفاهية الإنسان. جامعة الدول العربية: برنامج الأمم المتحدة للبيئة بالتعاون مع مركز البيئة والتنمية للإقليم العربي وأوروبا.
- 2 - حسين عبد الحميد، أحمد رشوان (2002). الاقتصاد والمجتمع . دراسة في علم الاجتماع الاقتصادي. الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث.
- 3 - زكريا، مصطفى (1990). «واقع الإعلام والتوعية البيئية» المجلة العربية للثقافة (تونس): العدد 19.
- 4 - عبد الفتاح، عبد النبي (1992). الإعلام وجرائم البيئة الريفية، دراسة في الإعلام البيئي. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- 5 - ف. دوجلاس، موسثيث (2000). مبادئ التنمية المستدامة. ترجمة بهاء شاهين. القاهرة: الدار الدولية للاستثمارات الثقافية.
- 6 - مروان، يوسف صباغ (1992). البيئة وحقوق الإنسان. بيروت: كميونشر للدراسات والإعلام والنشر والتوزيع.
- 7 - محمد علي، محمد (1986). تاريخ علم الاجتماع، الرواد والاتجاهات المعاصرة. ط2، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- 8 - محمد منير، حجاب (1999). التلوث وحماية البيئة، قضايا البيئة من منظور إسلامي . مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع.
- 9 - مصطفى كمال، طلبة (1992). إنقاذ كوكبنا التحديات والآمال (حالة البيئة في العالم 1972-1992). بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة.
- 10 - محمد عبد الفتاح، القصاص (2000). «دور المرأة في الحفاظ على البيئة». المؤتمر الأول حول نهضة مصر، المرأة المواطنة والتنمية». القاهرة: دار المجالس القومية المتخصصة.
- 11 - نعمة الله، عيسى (1998). مخاطر تلوث البيئة على الإنسان. بيروت: دار الفكر العربي.
- 12 - هيرفه، درميناخ وميشال، بيكويه (2003). السكان والبيئة. ترجمة جورجيت الحداد. بيروت: عويدات للنشر والطباعة.



- 13- Vander Bergh, J.C.M, and Vander Sraaten, J ([n.d.a]): **The Significance of Sustainable Development for ideas, tools and policy**. Island press, Washington.
- 14- Vander Bergh, J.C.M, And Vander Straaten, J ([n.d.b]): **Toward Sustainable Development, Concept, Methods and Policy**. Island press, Washington.